

Distr.
GENERAL

S/1998/1116
24 November 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



رسالة مؤرخة ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، موجهة
إلى رئيس مجلس الأمن، من الممثل الدائم لإريتريا
لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أبعث إليكم البيان المرفق من وزارة الشؤون الخارجية في إريتريا، والصادر في ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨، وهو واضح لا يحتاج إلى تفسير.

وأغدو ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها كوثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) هيلي مينكريوس
السفير
الممثل الدائم

مرفق

إثيوبيا تذرف دموع التماسيح على نيران تضرمها

تروج حكومة إثيوبيا ادعاءات كاذبة بأن "إريتريا كثفت قصفها المدفعي لمواقعها على حدود زالامبسا وبادمي، خلال الأيام القليلة الماضية". وبالإضافة إلى ذلك، حاولت أديس أبابا إساءة فهم الحقائق وربط "القصف المكثف" بمحادثات السلام الجارية.

أولاً، إنها حكومة إريتريا التي ظلت تدعو بانتظام إلى وقف الأعمال العدائية كواحد من تدابير تهدئة الأوضاع وتهيئة مناخ أكثر مؤاتاة لمحادثات السلام. وقد تقدمت إريتريا بهذا الطلب الصريح في الاجتماع الوزاري، المعقود في واغادوغو، في ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨. ولم يسفر هذا الطلب عن شيء لأن إثيوبيا رفضت إقرار أي ترتيب لوقف إطلاق النار رسمياً. وبالإضافة إلى ذلك، قبلت إريتريا قبولاً تاماً، في المؤتمر الثاني عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز، المعقود في دوربان، جنوب أفريقيا، في أيلول/سبتمبر، مشروع القرار الذي دعا كلا الطرفين إلى "الاتفاق على وقف الأعمال العدائية"، بيد أن هذه العبارة حذفت من القرار النهائي نتيجة "للمعارضة العنيفة التي أبدتها إثيوبيا".

وفي اجتماع الوفد رفيع المستوى التابع لمنظمة الوحدة الأفريقية، المعقود في واغادوغو في يومي ٧ و ٨ تشرين الثاني/نوفمبر سعت إريتريا جاهدة للتوصل إلى اتفاق لوقف الأعمال العدائية. غير أن تصلب إثيوبيا المستمر حال دون ترتيب أي اتفاق.

هذه هي الوقائع الصحيحة، وليس لإريتريا أدنى مصلحة في تصعيد النزاع. وقد توجهت بالفعل كل جهودها المبذولة خلال الأشهر الخمسة الماضية إلى السعي لإيجاد السبل والوسائل الكفيلة بتخفيف حدة التوتر القائم؛ غير أنها تقوم بالرد على نيران المدفعية وهي تتعرض للاستفزاز بشكل متواتر من قبل إثيوبيا التي أقر وزير خارجيتها بذلك في الأسبوع الماضي فقط، عندما ذكر أنه يحدث "تبادل لإطلاق النيران على كل الجبهات في كل يوم على وجه التقريب".

وتعيد إريتريا تكرار دعوتها إلى الوقف الفوري لكل الأعمال العدائية وهو ما سيؤدي إلى وضع نهاية لجميع عمليات تبادل إطلاق نيران المدفعية. وهي تؤكد من جديد أنها ستظل تلتزم ضبط النفس إلى أقصى حد إزاء الاستفزاز الإثيوبي المتواصل. وتؤكد إريتريا كذلك أن نشر المراقبين أو الراصدين المستقلين، وهو ما ظلت إثيوبيا تعارضه في الماضي، سيساعد في تجنب هذه التبادلات غير الضرورية أو يتيح، على أقل تقدير، الفرصة للتحقق المستقل من الجهة المسؤولة عن بدء تبادل إطلاق نيران المدفعية.

وتود حكومة إريتريا أن تشدد، فضلا عن ذلك، على أن الأضرار والأخطار الناجمة عن تبادل نيران المدفعية المتقطعة تتضاءل، رغم خطورتها، أمام الأضرار والأخطار التي يسببها ما تقوم به إثيوبيا بصفة مستمرة وغير مشروعة وغير إنسانية من إبعاد أعداد ضخمة من الإريتريين من إثيوبيا والاحتجاز المستمر لآلاف الإريتريين، ومن بين هؤلاء طلاب التبادل الجامعي، في معسكرات الاعتقال. وقد بلغت أعداد المبعدين الآن ما يربو على ٣٦ ٠٠٠ شخص. ولم تعد إثيوبيا تهتم باختلاق الأعذار المبررة لعمليات الطرد التي تقوم بها. ومما يشير الأسف والتأثر الشديد أن إثيوبيا تواصل ارتكاب الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان دون عقاب. ومع أن أغلب نداءات إريتريا لقيت آذانا صماء، فإنها توجه مرة أخرى نداء إلى المجتمع الدولي لأن يدين علنا اقتلاع جماعة بأسرها من جذورها ولأن يتخذ الإجراءات العاجلة لوضع حد لذلك.

— — — — —